الباحث

م.م. بريفان جواد جمعة

مسائل الاختيار بين الأسماء والأفعال في لوامع البرهان وقواطع البيان

Researcher

Assistant Lecturer: Brevan Jawad Juma

Issues of Choice Between Verbs and Nouns in Lawami' al-Burhan wa Qawati' al-Bayan

جمهورية العراق/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة كركوك/كلية الآداب/مجلة آداب كركوك

معلومات الباحث

اسم الباحث: م.م. بريفان جواد جمعة

البريد الالكتروني:
brevan.jawad@uokirikuk.edu.iq

الاختصاص العام: اللغة العربية

الاختصاص الدقيق:

مكان العمل (الحالي): جامعة كركوك

القسم: اللغة العربية

الكلية: التربية الانسانية

الجامعة او المؤسسة: جامعة كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية:

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/٣/٣١

القبول: ٢٠٢٦/٥/٢٠

عنوان البحث

مسائل الاختيار بين الاسماء والافعال في لوامع البرهان وقواطع البيان

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الموسوم بـ «مسائل الاختيار بين الأسماء والافعال في لوامع البرهان وقواطع البيان» إلى دراسة ظاهرة لغوية دقيقة في كتاب المعيني، تتمثل في بيان علل العدول بين الصيغة الاسمية والصيغة الفعلية في التعبير القرآني، وبيان ما يترتب على ذلك من فروق دلالية وبلاغية. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع عدد من النماذج التطبيقية التي تناولها المعيني، وتحليلها في ضوء كتب التفسير والمعاجم اللغوية. وتوصلت الدراسة إلى أن المعيني لا ينظر إلى الأسماء والأفعال بوصفها صيغًا صرفية مجردة، بل باعتبارها أدوات دلالية تؤدي وظائف بيانية محددة؛ فالاسم غالبًا ما يدل على الثبوت والاستقرار والدوام، في حين يدل الفعل على الحدوث والتجدد والارتباط بالزمن. ومن خلال الأمثلة المدروسة – مثل: خاسئين، فلا تعضلوهن، حصورًا، لانفضوا، وسيصلون، وريشًا – ظهر أثر هذا الاختيار في توجيه المعنى، وإبراز المقاصد التشريعية أو الوعيدية أو البلاغية في السياق القرآني. كما بيّن البحث أن المعيني يستند في ترجيحاته إلى الأصول الاشتقاقية والدلالات المعجمية، ويربط بين البنية الصرفية والسياق النصي، مما يكشف عن وعي لغوي دقيق بأسرار التعبير القرآني. وانتهت الدراسة إلى أن مسائل الاختيار بين الأسماء والافعال تمثل جانبًا مهمًا من منهجه اللغوي، وتسهم في إبراز القيمة العلمية لكتابه في ميدان الدراسات اللغوية والبيانية

Kirkuk Journal of Arts, Volume (2), Number (6), June 2026

Researcher information

Researcher: Assistant Lecturer: wa Qawati' al-Bayan
E-mail: brevan.jawad@uokirikuk.edu.iq

General Specialization: Arabic Language

Specialization:

Place of Work (Current): Kirkuk University

Department: Arabic Language

College: of Humanities

University or Institution: Kirkuk University

Country: Iraq

Key words:

Search information

Search Receipt history: 31/3/2026

Acceptance: 20/5/2026

college of Arts / Kirkuk University / Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research

The Title

Issues of Choice Between Verbs and Nouns in Lawami' al-Burhan wa Qawati' al-Bayan

Abstract

This study aims to examine a subtle linguistic phenomenon in al-Mu'ayni's book, namely, explaining the reasons for the shift between nominal and verbal forms in Qur'anic expression and clarifying the resulting semantic and rhetorical differences. The study adopted a descriptive-analytical approach by examining several applied examples discussed by al-Mu'ayni and analyzing them in light of exegesis books and linguistic dictionaries. The study shows that al-Mu'ayni bases his preferences on derivational roots and lexical meanings, linking morphological structure to textual context. This reveals a profound linguistic awareness of the nuances of Quranic expression.

The study concluded that al-Mu'ayni does not view nouns and verbs as mere morphological forms, but rather as semantic tools that perform specific rhetorical functions. The noun often denotes permanence, stability, and continuity, while the verb denotes occurrence, renewal, and connection to time. Through the studied examples—such as: "disgraced," "do not prevent them," "chaste," "they will disperse," "they will arrive," and "feathers"—the impact of this choice in directing meaning and highlighting legislative, threatening, or rhetorical purposes within the Quranic context becomes apparent. As a result, the choice between verbs and nouns represents a significant aspect of his linguistic methodology and contributes to highlight the scholarly value of his book in the field of linguistic and rhetorical studies.

المقدمة

يُعَدُّ كتاب «لوامع البرهان وقواطع البيان» من المؤلفات البلاغية والنحوية التي تكشف عن دقة العربية في توظيف البنية اللغوية لخدمة المعنى، ومن أبرز القضايا التي تتجلى فيه قضية الاختيار بين الأسماء والأفعال في التراكيب العربية. فالعربية لا تستخدم الاسم والفعل استعمالًا اعتباطيًا، بل يرتبط كل منهما بدلالات خاصة تؤثر في المعنى والسياق والأسلوب؛ إذ يدل الاسم غالبًا على الثبوت والاستمرار، بينما يدل الفعل على التجدد والحدوث. ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذه الظاهرة في الكتاب، لما لها من أثر في فهم أسرار التعبير العربي ودقة البيان.

وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسس البلاغية والدلالية التي اعتمدها المؤلف في تفضيل الاسم أحيانًا، والفعل أحيانًا أخرى، مع بيان أثر ذلك في المعنى والسياق. كما تحاول إبراز العلاقة بين التركيب اللغوي والمقصد البلاغي في ضوء النصوص الواردة في الكتاب.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما المعايير البلاغية والدلالية التي تحكم الاختيار بين الاسم والفعل في كتاب «لوامع البرهان وقواطع البيان»، وما أثر هذا الاختيار في توجيه المعنى وتقوية البيان؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما المواضع التي فضّل فيها المؤلف الاسم على الفعل؟
٢. وما المواضع التي رجّح فيها الفعل على الاسم؟
٣. ما الدلالات البلاغية الناتجة عن هذا الاختيار؟
٤. كيف أسهم السياق في توجيه هذا التفضيل؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في عدة أمور، منها:

١. إبراز جانب مهم من جوانب البلاغة العربية المتعلقة بدقة التعبير.
٢. الكشف عن أسرار الاختيار اللغوي بين الاسم والفعل في النصوص البلاغية.
٣. الإفادة من التراث البلاغي في فهم الدلالات الأسلوبية للنصوص العربية.
٤. بيان أثر البنية النحوية في توجيه المعنى وإبراز المقاصد البلاغية.
٥. إثراء الدراسات المتعلقة بكتاب «لوامع البرهان وقواطع البيان».

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. التعرف على مفهوم الاختيار بين الاسم والفعل في البلاغة العربية.

٢. بيان الخصائص الدلالية لكل من الاسم والفعل.

٣. تحليل الشواهد الواردة في «لوامع البرهان وقواطع البيان».

٤. الكشف عن الأبعاد البلاغية لاختيار الاسم أو الفعل.

٥. توضيح أثر السياق في تحديد نوع البنية المستخدمة.

منهج البحث

يعتمد البحث على:

١. المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال وصف الظاهرة اللغوية وتحليل الشواهد الواردة في الكتاب.

٢. المنهج البلاغي؛ للكشف عن الدلالات الفنية والجمالية المرتبطة بالاختيار بين الاسم والفعل.

٣. المنهج الاستقرائي؛ عبر تتبع المواضع التي تناولت هذه القضية في الكتاب وجمعها وتحليلها.

صعوبات البحث

من أبرز الصعوبات التي قد تواجه الباحث:

١. قلة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع بصورة مستقلة.

٢. تداخل الجانب النحوي مع الجانب البلاغي في تحليل النصوص.

٣. صعوبة الوصول إلى بعض النسخ المحققة للكتاب.

٤. كثرة الشواهد البلاغية وتنوع دلالاتها.

٥. الحاجة إلى الربط بين السياق اللغوي والمقصد البلاغي بدقة علمية.

المبحث الاول: الفرق بين الاسم والفعل

المطلب الأول: الفرق بين الاسم والفعل من حيث الخصائص اللغوية

الفرع الأول: الفرق بينهما من حيث الدلالة الزمنية

يُعدّ اقتران الفعل بالزمن من أبرز السمات التي تميّزه عن الاسم في النظام اللغوي العربي؛ إذ يدل الفعل على حدث مرتبط بزمن مخصوص، سواء أكان ماضيًا أم حاضرًا أم مستقبلًا. فالفعل الماضي يدل على وقوع الحدث قبل زمن التكلم، والمضارع يدل على الحال أو الاستقبال، والأمر يدل على طلب وقوع الحدث في المستقبل. أما الاسم فإنه يدل على معنى مجرد من الزمن في أصل وضعه، فلا يقترن بزمن معين إلا بقرينة **(عباس حسن، ١٩٧٤، ج١، ص ٢٧)**.

ويرى النحاة أن الزمن عنصر جوهري في تعريف الفعل؛ إذ لا يُتصوّر فعل بلا زمن، بخلاف الاسم الذي يدل على ذات أو معنى مستقل عن الزمن. فقولنا "كتبَ" يحدد وقوع الحدث في زمن ماضٍ، بينما "كاتب" لا يحدد زمنًا بذاته، وإنما يكتسب الزمن من السياق. وهذا ما يبرز الفارق الدلالي بين الصيغتين **(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج١، ص ٣٤)**.

كما يوضح البلاغيون أن اقتران الفعل بالزمن يمنحه دلالة الحدوث والتجدد، لأن الزمن بطبيعته متجدد ومتغير. أما الاسم فيدل غالبًا على الثبوت والاستقرار، لكونه خاليًا من الإشارة الزمنية المباشرة. ومن هنا نشأ الفرق بين التعبير بالفعل الدال على الحركة، والتعبير بالاسم الدال على الثبات **(عبد القاهر الجرجاني، ٢٠٠٤، ص ١٤٢)**.

وقد أشار علماء الأصول واللغة إلى أن تجرد الاسم من الزمن يجعله صالحًا للاستعمال في مختلف الأزمنة دون تغيير في صيغته، بخلاف الفعل الذي يتغير بتغير الزمن. فلفظ "العلم" يبقى على حاله سواء أكان في الماضي أم الحاضر أم المستقبل، بينما يتغير الفعل "علم" إلى "يعلم" أو "اعلم" بحسب الزمن المقصود **(محمد علي الصابوني، ١٩٩٨، ص ٥٦)**.

ومن جهة أخرى، فإن الزمن في الفعل لا يقتصر على الإطار الصرفي، بل يمتد إلى البنية السياقية، إذ قد يُستعمل الفعل الماضي للدلالة على المستقبل تحقيقًا أو تأكيدًا، غير أن أصله يظل مرتبطًا بزمن معين. أما الاسم فلا يحمل هذا البعد الزمني إلا بواسطة قرائن لفظية أو معنوية **(فاضل السامرائي، ٢٠٠٠، ج١، ص ٢١)**.

وخلاصة القول أن الفرق بين الاسم والفعل من حيث الدلالة الزمنية يتمثل في أن الفعل يدل على الحدث مقترنًا بزمن مخصوص، بينما الاسم يدل على معنى مستقل عن الزمن في أصل وضعه، ويكتسب الزمن من السياق. وهذا الفرق يمثل الأساس الذي انطلقت منه الدراسات النحوية والبلاغية في بيان أثر الاختيار بين الصيغتين في توجيه المعنى **(تمام حسان، ١٩٩٤، ص ١١٥)**.

الفرع الثاني: الفرق بينهما من حيث العلامات والخصائص النحوية

يتميّز الاسم في العربية بعلامات نحوية خاصة تدل عليه وتفرّقه عن الفعل، ومن أبرزها الجرّ والتنوين ودخول "أل" التعريف والنداء. فهذه العلامات لا تدخل إلا على الأسماء، ولذلك عدّها النحاة أمارات دالة على اسميّة الكلمة. فإذا قيل: "الكتابُ"، أو "كتابٌ"، أو "يا رجلُ"، دلّت هذه القرائن على أن اللفظ اسم لا فعل. وهذه الخصائص تمثل أساس التمييز بين القسمين في التحليل النحوي **(مصطفى الغلاييني، ٢٠٠٧، ج١، ص ١٨)**.

أما الفعل فله علامات خاصة به تميّزه عن الاسم، منها قبول "قد" و"السين" و"سوف" وتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد. فقولنا: "قد كتبَ"، أو "ستكتبُ"، أو "اكتبَنَّ"، يدل على أن اللفظ فعل؛ لأن هذه العلامات لا تلحق الأسماء. ومن هنا يتضح أن العلامة النحوية أداة منهجية لضبط التصنيف الصرفي للكلمات **(محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٠، ج١، ص ١٥)**.

كما أن من خصائص الاسم قبوله للإسناد إليه، أي كونه مسندًا إليه في الجملة الاسمية، مثل: "العلمُ نورٌ"، فالاسم يكون مبتدأً أو فاعلًا أو مجرورًا أو مضافًا إليه. أما الفعل فوظيفته الأساسية أن يكون مسندًا، أي أن يسند إلى فاعل، ولا يُسند إليه في الأصل. وهذا الفرق الوظيفي يمثل جانبًا مهمًا من خصائص كل قسم **(ابن هشام الأنصاري، ١٩٨٥، ج١، ص ٢٣)**.

ويُلاحظ أيضًا أن الاسم يقبل الإضافة، وهي من أبرز خصائصه، كقولنا: "كتابُ الطالبِ"، بينما الفعل لا يُضاف ولا يدخل في باب الإضافة؛ لأن طبيعته الحدثية تمنعه من ذلك. فالإضافة علاقة بين اسمين، ولا تكون بين فعل واسم. وهذا الفرق يعزز استقلال كل قسم بخصائصه التركيبية **(ابن هشام الأنصاري، ١٩٨٥، ج١، ص ٢٣)**.

ومن الخصائص النحوية كذلك أن الاسم يقبل التثنية والجمع بأنواعهما، فيقال: "رجلان" و"رجال"، بينما الفعل لا يثنّى ولا يُجمع في ذاته، وإنما تتصل به علامات تدل على عدد الفاعل. فالتغيير في الفعل يكون تبعًا للفاعل، لا في بنيته الأصلية بوصفه كلمة مستقلة. وهذا يبرز اختلاف البنية الصرفية بين القسمين **(الأستراباذي، ٢٠٠٠، ج١، ص ٥٢)**.

وخلاصة القول أن العلامات النحوية والخصائص الصرفية تمثل معيارًا دقيقًا للتمييز بين الاسم والفعل؛ فالاسم يتميز بالجرّ والتنوين والإضافة وقبول "أل" والنداء، بينما يتميز الفعل بقبول أدوات الزمن وعلامات التأنيث والتوكيد واتصاله بالضمائر الدالة على الفاعل. وهذه الفروق تشكّل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة في تقسيم الكلمة إلى أقسامها المعروفة **(إميل بديع يعقوب، ١٩٨٢، ص ٩٧)**.

المطلب الثاني: الفرق بين الاسم والفعل من حيث الدلالة والاستعمال البلاغي

الفرع الأول: دلالة الثبوت والاستمرار في الاسم ودلالة التجدد والحدوث في الفعل

يدلّ الاسم في الاستعمال البلاغي على معنى الثبوت والاستقرار، لأنه خالٍ في أصله من عنصر الزمن، مما يجعله أقرب إلى تصوير المعنى بوصفه حالة مستقرة غير متجددة. فإذا قيل: "الله غفورٌ رحيمٌ"، أفاد التعبير ثبوت الصفة واستمرارها، لا مجرد وقوعها في زمن معين. ومن هنا كان التعبير بالاسم أبلغ في مواضع تقرير الصفات الدائمة **(أحمد الهاشمي، ١٩٩٩، ص ١١٢)**.

أما الفعل فيدلّ على التجدد والحدوث، لأنه مرتبط بزمن معين، مما يجعل الحدث فيه متحركًا ومتغيرًا. فقولنا: "يكتبُ الطالبُ" يفيد تجدد الكتابة وتكررها، بخلاف قولنا: "الطالبُ كاتبٌ" الذي يفيد ثبوت الصفة. وهذا الفرق الدقيق يُستثمر بلاغيًا في توجيه المعنى بحسب المقام **(محمد عبد المطلب، ١٩٩٤، ص ٨٥)**.

وقد نبّه البلاغيون إلى أن العدول إلى الاسم يفيد غالبًا تقوية الحكم وتثبيته في ذهن المتلقي، لأن الاسم يقرر المعنى تقريرًا ثابتًا. أما الفعل فيوحي بالحركة والانفعال والحدوث، ولذلك يُختار في المواضع التي يُراد فيها تصوير الحدث في حال وقوعه. وهذا التمايز أساس في الفروق الأسلوبية **(بسيوني فيود، ٢٠٠٤، ص ١٣٧)**.

ومن جهة أخرى، فإن التعبير بالفعل يُناسب السياقات التي يُراد فيها استحضار الصورة وإبراز الحدث في ذهن السامع، إذ يحمل الفعل بطبيعته طابع الحركة. بينما الاسم يجمّد الصورة ويجعلها أقرب إلى الحكم العام. وهذا الفارق يُظهر دقة الاختيار بين الصيغتين في النصوص البلاغية **(عبد العزيز عتيق، ١٩٨٥، ص ٦٩)**.

كما يتضح الفرق في الأسلوب القرآني؛ إذ يُعبَّر بالفعل عند إرادة بيان تجدد الفعل واستمراره، ويُعبَّر بالاسم عند إرادة تقرير الصفة وثبوتها. فلكل صيغة وظيفتها البلاغية التي تفرضها طبيعة المقام. وهذا

يدل على أن المسألة ليست نحوية فحسب، بل دلالية سياقية **(فاضل حسن عباس، ١٩٨٩، ص ١٥٤)**.

وخلاصة هذا الفرع أن الاسم يرتبط في الاستعمال البلاغي بدلالة الثبوت والاستمرار، في حين يرتبط الفعل بدلالة التجدد والحدوث، وأن اختيار إحدى الصيغتين يرتبط بالمقام والسياق والغرض البلاغي المراد تحقيقه **(حسن طبل، ٢٠٠١، ص ٩٨)**.

الفرع الثاني: العدول بين الاسم والفعل وأثره الأسلوبي

العدول في البلاغة هو الانتقال من صيغة متوقعة إلى صيغة أخرى لغاية بيانية، ومن أبرز مظاهره العدول بين الاسم والفعل. ويقع هذا العدول حين يختار المتكلم صيغة الاسم بدل الفعل، أو العكس، لتحقيق أثر معنوي خاص يقتضيه السياق **(صلاح فضل، ١٩٩٢، ص ١٢١)**.

فقد يُعدل عن الفعل إلى الاسم لإفادة الثبات والتوكيد، كما في استعمال اسم الفاعل بدل الفعل المضارع، إذا أريد تقرير الصفة وتأكيدها. وهذا العدول ينقل المعنى من دائرة الحدث المتجدد إلى دائرة الحكم الثابت، مما يضفي على الأسلوب قوةً وعمقًا **(محمد أبو موسى، ١٩٩٦، ص٢١١)**.

وقد يُعدل عن الاسم إلى الفعل إذا أريد إبراز الحركة واستحضار الصورة في ذهن المخاطب، لأن الفعل يوحي بالحيوية والتجدد. فالانتقال إلى الفعل يُشعر المتلقي بأن الحدث يقع أمامه، فيزداد تأثير الكلام في نفسه. وهذا من أسرار البيان العربي **(عبد الرحمن حبنكة، ١٩٩٦، ج١، ص ٣٠٥)**.

ويُعدّ العدول بين الصيغتين وسيلة من وسائل التنويع الأسلوبي، إذ يمنع الرتابة ويكسب النص حيوية. فاختيار الصيغة ليس عفويًا، بل تحكمه مقتضيات الحال ومقاصد المتكلم، مما يكشف عن العلاقة الوثيقة بين النحو والبلاغة

كما أن العدول يُسهم في إبراز الفروق الدقيقة في المعنى، فليس التعبير بـ"المؤمن صادقٌ" كالتعبير بـ"يصدق المؤمنُ"، إذ يحمل كل منهما دلالة خاصة. ومن هنا تتضح أهمية دراسة هذا التحول في فهم النصوص وتحليلها تحليلاً دقيقًا **(علي الجندي، ١٩٨٣، ص ٨٩)**.

وخلاصة القول أن العدول بين الاسم والفعل يمثل أداة بلاغية فاعلة، يُلجأ إليها لتحقيق غايات معنوية وأسلوبيّة، وأن فهم هذه الظاهرة يُعين على إدراك أسرار التعبير في النصوص التراثية، ومنها كتاب لوامع البرهان في معاني قواطع البيان **(عبد الحميد هنداوي، ٢٠٠١، ص ١٤٣)**.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

قال تعالى{فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ} (سورة البقرة، الآية ٦٥)

قال المعيني(أي مبعدين، خسأ الكلب يخسؤه خسأ وخسوءا) **(البرهان، ج١، ص ٦٥)**.

ذكر الإمام الطبري أن معنى قوله تعالى: {خاسئين} أي صاغرين أذلاء مبعدين من رحمة الله، وأن الخسء في كلام العرب هو الإبعاد مع الإهانة، ومنه قولهم: خسأت الكلب إذا طردته وأبعدته. فالمعنى أنهم مُسخوا قردة مطرودين مبعدين مع الذلة والصَّغار، فجمع اللفظ بين المسخ الحسي والعقوبة المعنوية بالهوان **(الطبري، ٢٠٠٠، ج٢، ص ٣٨)**.

وبيّن ابن كثير أن قوله تعالى: {قِرَدَةً خَاسِئِينَ} يدل على أنهم صاروا قردة في الصورة والهيئة عقوبةً لهم على اعتدائهم في السبت، وأن معنى خاسئين أي صاغرين ذليلين حقيرين، فالخسء يدل على الذل والطرد، وهو وصف لازم لهم بعد المسخ. ويؤكد أن هذا المسخ كان حقيقياً لا مجازياً، عقوبةً عاجلةً ظاهرة **(ابن كثير، ١٩٩٩، ج١، ص ٢١١)**.

وجاء في تفسير القرطبي أن الخسء هو الإبعاد والطرد مع الإهانة، وهو أشد من مجرد الطرد، لأن فيه معنى الاحتقار. وأصل الفعل خسأ يقال للكلب إذا زُجر وطُرد، ومنه قوله تعالى: {اخسئوا فيها ولا تكلمون} [المؤمنون: ١٠٨]، أي ابعدوا أذلاء ساكتين. فالوصف بـ خاسئين حال من الضمير في كونوا أو صفة لقردة، والمعنى: قردة متصفين بالذلة والصَّغار **(القرطبي، ٢٠٠٦، ج١، ص ٤٤٨)**.

وفي لسان العرب أن الخسء يدل على الطرد والإبعاد مع الذل، يقال: خسأت الكلب خسأً إذا طردته فانخسأ، أي انزجر وانقبض. والخاسئ: الذليل الصاغر، وجمعه خاسئون وخاسئين. فاللفظ يحمل دلالة الذل الملازم للطرد، مما يعمّق المعنى الدلالي في الآية، إذ لم يكن مجرد تحويل في الصورة، بل اقترن بالإهانة النفسية والاجتماعية **(ابن منظور، ١٩٩٤، ج١٤، ص ٦٥)**.

وذكر الراغب الأصفهاني أن الخسء هو الانقباض عن الشيء مع الذل، ويستعمل غالباً في الطرد مع الإهانة، ولذلك استعمل في خطاب أهل النار: {اخسئوا فيها}. فالخاسئ هو المبعد المهان، وفي الآية إشارة إلى أن العقوبة لم تكن مجرد مسخٍ حسي، بل تضمنت معنى الإبعاد عن مظاهر الكرامة الإنسانية، فجاء الوصف مؤكداً لشناعة الفعل وعِظم الجزاء **(الراغب الأصفهاني، ١٩٩٢، ص ٢٨٤)**.

يتجلى في هذه الآية الكريمة التناوب بين الاسم والفعل بصورةٍ دقيقة تخدم المعنى البلاغي، إذ جاء الفعل في قوله تعالى: {كونوا} للدلالة على التحول الفوري والحدوث المفاجئ للعقوبة، لأن الفعل يرتبط

بالتجدد والوقوع في زمن معين، بينما جاء الاسم في قوله: {خاسئين} ليدل على ثبوت صفة الذلة والصغار واستمرارها بعد المسخ. فلو استعمل الفعل بدل الاسم، كأن يقال: "اخسؤوا"، لأفاد مجرد حدوث الإبعاد في لحظة معينة، أما التعبير بالاسم فقد أكسب المعنى دلالة الرسوخ والدوام. ومن هنا يظهر أن الاختيار بين البنية الفعلية والاسمية في الآية لم يكن اعتباطياً، بل جاء منسجماً مع المقصد الدلالي؛ فالفعل صوّر وقوع العقوبة، والاسم جسّد الحالة الملازمة لهم بعد تحققها، وهو ما يبرز دقة التعبير القرآني في توظيف الأبنية اللغوية لخدمة المعنى.

قال تعالى(: {فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ (سورة البقرة، الآية ٢٣٢).

قال المعيني(العضل هو المنع والتضييق ،أعضل الامر :أعيا وعضلت الدجاجة فهي معضل ،اذا احتبس بيضها ونشب فلم يخرج، وعضلت المرأة : عسرت ولادتها) **(البرهان،ج١،ص١١٥).**

ذكر الإمام أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ) أن معنى قوله تعالى: {فلا تعضلوهن} أي لا تمنعوهن ولا تحبسوهن عن نكاح أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف، وبيّن أن العضل في كلام العرب هو المنع والحبس مع التضييق. ونزلت الآية في معقل بن يسار حين منع أخته من الرجوع إلى زوجها بعد انقضاء عدتها، فأنزل الله النهي عن ذلك **(الطبري، ٢٠٠٠، ج٥، ص ٢٣).**

وذكر ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) أن العضل هو المنع على وجه الشدة والتضييق، وليس مجرد الامتناع، بل هو منع مع تعسف وقصد الإضرار، وأصله في اللغة من الشدة والتعقيد. وأشار إلى أن الخطاب للأولياء، نُهوا أن يمنعوا النساء من الزواج إذا وُجد التراضي الشرعي، لأن في ذلك إضراراً بهن ومخالفةً لمقصد الشرع في حفظ الحقوق **(ابن عطية، ٢٠٠١، ج١، ص ٣٠٠).**

وبيّن الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن العضل هو الحبس والمنع مع التضييق، وذكر أن أصل الكلمة يدل على الشدة، ومنه قولهم: أعضل الأمر إذا اشتد وتعقد، وعضلت الدجاجة إذا احتبس بيضها. فاستعمال اللفظ في الآية يفيد النهي عن منع المرأة من حقها في النكاح تعسفاً، وفيه دلالة على مراعاة رضا المرأة وإرادتها في عقد الزواج **(الزمخشري، ٢٠٠٩، ج١، ص ٢٧٩).**

وجاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أن مادة (ع ض ل) تدل على الشدة والمنع، قال: "العين والضاد واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على شِدَّةٍ ومنع"، ومنه العضل: منع المرأة من التزويج، وأعضل الأمر إذا اشتدّ واستغلق. فالأصل اللغوي يجمع بين معنى التضييق والتعسير، وهو ما يناسب السياق القرآني في النهي عن التضييق على النساء في أمر الزواج **(ابن فارس، ١٩٧٩، ج٤، ص ٣٤٥).**

وذكر الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في القاموس المحيط أن العضل هو المنع والتضييق، وعضل المرأة: منعها من التزويج، وأعضل الأمر: اشتدَّ وأعيا، والعضل كذلك يُستعمل في كل أمر اشتدَّ وتعقّد. فالدلالة اللغوية تؤكد أن النهي في الآية يتناول كل صور التعسف والتضييق التي تحول دون إتمام النكاح المشروع **(الفيروزآبادي، ٢٠٠٥، ص ١٠٤٥)**

يتجلى في هذه الآية الكريمة الاختيار الدقيق بين الأفعال والأسماء بما يخدم المعنى البلاغي والدلالي، إذ جاء التعبير بالفعل في قوله تعالى: {فلا تعضلوهن} لأن المقام مقام نهي عن فعل متجدد يتكرر من الأولياء، والفعل في العربية يدل على الحدوث والتجدد، فناسب سياق المنع والتضييق الواقع على النساء. وكذلك جاء الفعل {يَنْكِحْنَ} للدلالة على وقوع الزواج وتجدد حصوله بإرادة الطرفين. ولو عُبّر بالاسم بدل الفعل لضعفت دلالة الحركة والاستمرار التي يقتضيها المقام التشريعي. ومن ثمّ فإن التناوب بين البنية الفعلية وما يقابلها من الدلالة الاسمية يكشف عن دقة التعبير القرآني في تصوير المنع ورفع الحرج، بما ينسجم مع مقصد الآية في حفظ حق المرأة ومنع التعسف في أمر الزواج.

قال تعالى (مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ) (سورة آل عمران، الآية ٣٩) قال المعيني(الحصور الممنوع من اتيان النساء، فعول بمعنى مفعول كناقة حلوب ،وطريق ركوب، او الذي يحجم عنهن فعول بمعنى فاعل ،ويقال للملك : حصير، لانه محجوب عن النساء فهو محصور) **(البرهان، ج١، ص ١٤٨).**

ذكر الإمام أبو إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) أن قوله تعالى: {وحصورًا} قيل معناه الذي لا يأتي النساء مع القدرة عليهن، وقيل: هو الذي حُصر عن الشهوات وعُصم منها، فالحصور على هذا من الحصر بمعنى المنع. ونقل أقوال السلف في أن يحيى عليه السلام لم يكن له ميل إلى النساء، بل كان منقطعًا للعبادة، فكان ذلك مدحًا في حقه لا نقصًا **(الثعلبي، ٢٠٠٢، ج٢، ص ٤٥).**

وبيّن أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) أن الحصور على وزن فعول، ويجوز أن يكون بمعنى فاعل؛ أي الذي يحصر نفسه ويمنعها من الشهوات، أو بمعنى مفعول؛ أي الممنوع منها بعصمةٍ إلهية. ورجّح أن الوصف مدحٌ ليحيى عليه السلام، لأن فيه دلالة على كمال عفّته وانصرافه إلى الطاعة **(أبو حيان، ١٩٩٢، ج٣، ص ١٤٨).**

وذكر النسفي (ت ٧١٠هـ) أن الحصور هو الذي لا يقرب النساء، إمّا تعففًا وزهدًا، أو عصمةً من الله تعالى، وأنه وصف كمال في حق يحيى عليه السلام، لأنه يدل على انقطاعه للعبادة وتفرغه لأمر النبوة. وأشار إلى أن صيغة فعول تدل على المبالغة في الوصف، أي كثير الحصر لنفسه عن الشهوات **(النسفي، ١٩٩٨، ج١، ص ٢٦١).**

وجاء في تاج العروس للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) أن الحصر هو المنع والتضييق، والحصور: الذي لا يأتي النساء، وقيل: الذي لا يشتهيهن، وقيل: الذي حُصر عنهن أي مُنع. وذكر أن فعول قد تأتي بمعنى فاعل أو مفعول بحسب السياق، مثل ركوب وحلوب، مما يبيّن سعة الدلالة الصرفية للفظ **(الزبيدي، ١٩٦٥، ج١٤، ص ١٨٩)**.

وبيّن ابن عاشور أن الحصور هو المبالغ في حصر نفسه عن الشهوات، وأن ذلك مدحٌ ليحيى عليه السلام، لأنه يدل على طهارة النفس وكمال العفة، لا على العجز، إذ الأنبياء منزّهون عن النقائص. فالوصف جاء في سياق الثناء: سيدًا وحصورًا ونبيًا، فكان دالًا على صفات الكمال الروحي والأخلاقي **(ابن عاشور، ١٩٨٤، ج٣، ص ٢٥٣)**.

يتجلى في هذه الآية الكريمة التناوب بين الأسماء والأفعال بصورةٍ دقيقة تخدم المعنى البلاغي، إذ جاء اسم الفاعل في قوله تعالى: {مُصَدِّقًا} ليدل على ثبوت صفة الإيمان والتصديق في يحيى عليه السلام واستمرارها، ولم يأتِ بالفعل لأن المقام مقام وصفٍ دائم لا حدثٍ عابر. ثم جاءت الأوصاف الاسمية: {سيدًا وحصورًا ونبيًا} لتؤكد رسوخ هذه الصفات فيه، فالاسم يدل على الثبات والاستقرار، بخلاف الفعل الذي يفيد التجدد والحدوث. وقد اختير لفظ {حصورًا} بصيغة المبالغة للدلالة على قوة العفة وكمال الانصراف عن الشهوات، مما يعمّق المعنى الدلالي في سياق المدح والثناء. وهكذا أسهم الاختيار بين البنية الاسمية وما يمكن أن يقابلها من الأفعال في إبراز صفات الكمال الروحي ليحيى عليه السلام، بما ينسجم مع المقصد البياني للآية الكريمة.

وقالة تعالى(غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ) (سورة آل عمران، الآية ١٥٩).

قال المعيني(انفضوا ذهبوا وتفرقوا. فض الماء وافتضه : صبه والفضيض: الماء السائل) (البرهان، ج١، ص ١٧٠).

ذكر الإمام البغوي (ت ٥١٦هـ) أن قوله تعالى: {لانفضوا من حولك} أي لتفرّقوا عنك وتركوك، يقال: انفض القوم إذا تفرقوا بعد اجتماع، وأصله من انفضاض الشيء إذا تشتت. وبيّن أن في الآية دلالة على أثر اللين وحسن الخلق في اجتماع الناس حول القائد، وأن الغلظة سبب للنفور والتفرق (البغوي، ١٩٩٧، ج٢، ص ١٠٩)

وذكر ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) أن معنى لانفضوا أي لانصرفوا عنك متفرقين، وأصل الفضّ الكسر والتفريق، ومنه فضّ الخاتم إذا كسره، وفضّ الجمع إذا فرّقه. فالآية تبين أن الشدة والغلظة في المعاملة تؤدي إلى تشتت الأتباع، بخلاف اللين الذي يجمع القلوب **(ابن الجوزي، ١٩٨٤، ج١، ص ٤٤٢)**.

وجاء في تفسير أبي السعود (ت ٩٨٢هـ) أن الانفضاض هو التفرق بسرعة، وأصله من فضّ الشيء إذا بدّده وفرّقه، ومنه قولهم: فضضت الماء إذا صببته فسال متفرقًا. فاستُعير هنا لتفرق الناس عن النبي

صلى الله عليه وسلم لو كان فظًّا غليظ القلب، وفيه تصوير بليغ لحال التفرق بعد الاجتماع **(أبو السعود، ج٢، ص ٩٢)**.

وذكر الفيومي (ت ٧٧٠هـ) في المصباح المنير أن الفضّ هو الكسر والتفريق، يقال: فضضت الشيء إذا فرقته، وانفضّ القوم إذا تفرقوا، والفضيض الماء السائل؛ لأنه متفرق الأجزاء. فالأصل اللغوي يدل على الانحلال بعد الاجتماع، وهو مناسب لاستعماله في الآية الكريمة **(الفيومي، ج٢، ص ٤٧٥)**.

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن من المجاز قولهم: انفضّ الناس عن فلان إذا تفرقوا عنه، وأصل ذلك من فضّ الشيء إذا كسره وبدده. فاستعمال اللفظ في الآية يحمل صورة حسية للتفرق والانصراف، مما يعمّق الدلالة البلاغية في بيان أثر الغلظة في تفريق القلوب **(الزمخشري، ١٩٩٨، ج٢، ص ٨٩)**.

يتضح في هذه الآية الكريمة دقة الاختيار بين الأسماء والأفعال في أداء المعنى البلاغي، إذ جاء الوصف الاسمي في قوله تعالى: {غَلِيظَ الْقَلْبِ} ليدل على ثبوت صفة القسوة واستقرارها لو وُجدت، لأن الاسم في العربية يفيد الرسوخ والثبات، بينما جاء الفعل في قوله: {لانفضوا} ليدل على التجدد والحدوث؛ أي إن تفرق الناس وانصرافهم أمر يقع نتيجة تلك الغلظة. فالفعل صوّر حركة التفرق والانصراف بصورة متجددة وحية، في حين عبّر الاسم عن الصفة النفسية المستقرة التي تكون سببًا لذلك الأثر. ومن ثمّ فإن التناوب بين البنية الاسمية والفعلية أسهم في إبراز العلاقة بين السبب والنتيجة، فثبوت الغلظة يؤدي إلى حدوث الانفضاض، مما يكشف عن دقة التعبير القرآني في تصوير الأثر النفسي والاجتماعي للأخلاق في قيادة الناس واجتماعهم.

وقولة تعالى(إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا) (سورة النساء، الآية ١٠).

قال المعيني(صلي النار وبالنار يصلي صلاء ،اذا لزمها وسيصلون بالضم من صليته ناراً ادخلته لازم ومتعد) **(البرهان، ج١، ص ١٨٣)**.

ذكر الإمام الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) أن قوله تعالى: {وسَيَصْلَوْنَ سعيرًا} أي سيدخلون نارًا شديدة الالتهاب، والصَّلي هو مباشرة النار مع لزومها، يقال: صليت النار إذا قاسيت حرّها، وصليته النار إذا أدخلته فيها. فالفعل يأتي لازمًا ومتعديًا بحسب الاستعمال، والآية تدل على الوعيد الشديد لمن أكل أموال اليتامى ظلمًا **(الفخر الرازي، ١٩٩٩، ج١٠، ص ٥٧)**.

وذكر أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) أن أصل الصَّلي في اللغة اللزوم والمقاساة، يقال: صليت النار أصلاها صليًا إذا قاسيت حرّها، وأصليته النار إذا أدخلته فيها. وبيّن أن قراءة {وسيصلون} بضم الياء تفيد معنى الإدخال في النار، وهو وعيدٌ متحقق الوقوع **(النحاس، ٢٠٠٨، ج٢، ص ١٩٠)**.

وجاء في تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ) أن الصلي هو لزوم النار ومباشرتها، والصِّلاء حرّها، ويقال: صلي فلان النار إذا دخلها وقاسى حرها، وصليته أنا النار إذا ألقيته فيها. فالمادة تدور على معنى الملازمة والاحتراق، وهو ما ينسجم مع دلالة الآية في بيان شدة العذاب **(الأزهري، ٢٠٠١، ج١٢، ص ٢٥٦)**.

وذكر ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) أن معنى {وسيصلون سعيرًا} أي سيقاسون حرّ نارٍ متقدة، والسعير هو النار المسعّرة الشديدة الإيقاد، والصلي هو مقاساة حرّها مع المكث فيها. فالآية تصوّر العذاب بصورة مباشرة تمسّ الحس، زيادةً في الزجر والردع **(ابن قتيبة، ١٩٩٨، ص ١٢٢)**.

وجاء في الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ) أن الصَّلي هو الاحتراق بالنار أو مباشرتها، يقال: صلي النار يصلاها صليًا وصِلاءً إذا دخلها أو قاسى حرّها، وأصليته أنا إذا أدخلته فيها. فالفعل يأتي لازمًا ومتعديًا، كما في قوله تعالى: {فَسَوْفَ يَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ}، مما يؤكد المعنى اللغوي في سياق الوعيد القرآني **(الجوهري، ١٩٩٠، ج٦، ص ٢٣٣٥)**.

يتجلى في هذه الآية الكريمة التناوب بين البنية الفعلية والاسمية بما يحقق الدقة في التصوير الدلالي، إذ جاء الفعل المضارع في قوله تعالى: {يَأْكُلُونَ} للدلالة على الاستمرار والتجدد، لأن أكل أموال اليتامى فعل يتكرر ويتجدد منهم ظلمًا وعدوانًا. ثم جاء الفعل المستقبل في قوله: {وَسَيَصْلَوْنَ} ليفيد تحقق الوعيد واستقبال وقوع العذاب، فالفعل هنا يصور الحركة والمعاناة المتجددة في النار. أما الاسم في قوله: {سَعِيرًا} فقد جاء للدلالة على ثبوت صفة الاشتعال والالتهاب في النار، لأن الاسم يفيد الرسوخ والاستقرار، بخلاف الفعل الذي يدل على الحدوث. ومن ثمّ فإن الاختيار بين الأفعال والأسماء في الآية أسهم في إبراز العلاقة بين استمرار الجريمة واستمرار العقوبة، مما يكشف عن الانسجام البلاغي بين البنية اللغوية والمقصد التحذيري في التعبير القرآني.

قولة تعالى (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ) (سورة الأعراف، الآية ٢٦).

قال المعيني(الريش ما يستر الرجل في جسده ومعيشته وقال الفراء الريش والرياش جمع ريشة ويجوز مصدرا كقولك لبس ولباس) **(البرهان، ج١، ص ٢٧٧)**.

ذكر الإمام الماوردي (ت ٤٥٠هـ) أن قوله تعالى: {وريشًا} فيه قولان: أحدهما أنه اللباس والزينة التي يتجمل بها الإنسان، والثاني أنه ما يُتجمَّل به من المال والمعاش. وأصل الريش ما ظهر على الطائر من الزينة والجمال، فنُقل إلى ما يتزين به الإنسان من لباس أو متاع. فالآية جمعت بين ستر العورة والزينة الظاهرة **(الماوردي، ج٢، ص ٢١٠)**.

وذكر الواحدي (ت ٤٦٨هـ) أن الريش في اللغة هو الزينة والخصب والسعة في العيش، ومنه قولهم: فلان رَيِّش إذا كان في نعمة وسَعة. وأصل الكلمة من ريش الطائر لأنه موضع جماله وزينته، ثم استعير لكل ما يُتجمّل به من لباس أو مال **(الواحدي، ١٩٩٤، ج٢، ص ٣٩٠)**.

وقال أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) إن الريش هو ما يتجمل به الإنسان فوق ستر العورة، فذكر اللباس أولاً لستر السوأة، ثم الريش لما فيه من الزينة والتحسين. وفي الآية إشارة إلى أن نعمة الله لا تقتصر على الضروري، بل تشمل ما فيه جمال وتحسين للهيئة **(الماتريدي، ٢٠٠٥، ج٤، ص ٥٦)**.

وجاء في مجمل اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أن الريش يدل على الزينة والخصب، يقال: راشه الله يريشه إذا أنعم عليه، والرياش والريش: ما ظهر من اللباس والمتاع. فالأصل اللغوي يفيد معنى النعمة الظاهرة التي يتحسن بها حال الإنسان **(ابن فارس، ١٩٨٦، ص ٤٢٢)**.

وذكر أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) أن الريش هو المال وما يُتجمَّل به من الثياب، وقال: يقال تريّش القوم إذا أصابوا خيرًا ومالاً. فاللفظ يشمل معنى الزينة الظاهرة والسعة في الرزق، وهو مناسب لسياق الامتنان في الآية الكريمة **(أبو عبيدة، ٢٠٠١، ج١، ص ٢٣٠)**.

يتضح في هذه الآية الكريمة دقة الاختيار بين الأفعال والأسماء في بناء الدلالة، إذ جاء الفعل في قوله تعالى: {أَنزَلْنَا} للدلالة على التجدد والحدوث، لأن إنزال النعم الإلهية فعل متجدد يرتبط بقدرة الله وعطائه المستمر للإنسان. وكذلك جاء الفعل المضارع {يُوَارِي} ليفيد الاستمرار والتجدد في ستر العورات، لأن وظيفة اللباس متكررة ومتجددة مع حياة الإنسان. وفي المقابل جاءت الأسماء: {لِبَاسًا} و{رِيشًا} و{لِبَاسُ التَّقْوَى} للدلالة على ثبوت هذه النعم واستقرارها، فالاسم يفيد الرسوخ والديمومة بخلاف الفعل الذي يدل على الحركة والحدوث. وقد خُصَّ {لباس التقوى} بالأسلوب الاسمي لإبراز سموه وثبات أثره المعنوي مقارنة باللباس الحسي. ومن ثمّ فإن التناوب بين البنية الاسمية والفعلية أسهم في تحقيق الانسجام البلاغي بين النعمة المادية والمعنوية في التعبير القرآني.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن مسائل الاختيار بين الأسماء والأفعال في كتاب «لوامع البرهان وقواطع البيان» تمثل جانبًا مهمًا من عناية المعيني بأسرار التعبير القرآني ودقائقه الدلالية والبلاغية. فقد ظهر من خلال الدراسة أن الاسم لا يُستعمل لمجرد الدلالة على معنى جامد، وإنما يأتي غالبًا لإفادة الثبوت والاستقرار والدوام، كما في الأوصاف الدالة على الرسوخ مثل: خاسئين، حصورًا، غليظ القلب، سعيرًا، وريشًا. أما الفعل فيُختار في المواضع التي يُراد فيها تصوير الحدث والحركة والتجدد، كما في: كونوا، تعضلوهن، ينكحن، لانفضوا، يأكلون، وسيصلون، أنزلنا، يواري.

وقد بيّنت الدراسة التطبيقية أن المعيني يربط بين الصيغة الصرفية والسياق القرآني، فيجعل من الفرق بين الاسم والفعل وسيلة لفهم المعنى وتوجيهه. فالاختيار بينهما ليس اختيارًا شكليًا، بل هو اختيار مقصود يحقق غرضًا بيانيًا؛ إذ يسهم الاسم في تثبيت الصفة وإبراز لزومها، بينما يسهم الفعل في استحضار صورة الحدث وبيان تجدده أو وقوعه في زمن مخصوص.

كما توصل البحث إلى أن المعيني يعتمد في تفسيره على الأصول اللغوية والاشتقاقية للألفاظ، مستعينًا بما تدل عليه المادة المعجمية من معانٍ، ثم يربط ذلك بالسياق العام للآية. وهذا يدل على وعي لغوي دقيق يجمع بين التحليل النحوي والصرفي والبلاغي، ويكشف عن القيمة العلمية لكتابه في ميدان الدراسات القرآنية والبيانية.

ومن أهم النتائج التي انتهى إليها البحث أن التناوب بين الأسماء والأفعال في التعبير القرآني يكشف عن دقة عالية في اختيار الألفاظ، وأن لكل صيغة وظيفتها الخاصة في بناء المعنى. فحيث يقتضي المقام الثبوت جاء الاسم، وحيث يقتضي الحدوث والتجدد جاء الفعل. وبذلك يتأكد أن دراسة هذه المسائل تسهم في تعميق فهم النص القرآني، وتبرز جانبًا من جوانب الإعجاز البياني فيه.

وفي ضوء ذلك توصي الدراسة بمزيد من العناية بكتاب «لوامع البرهان وقواطع البيان»، ولا سيما في الجوانب اللغوية والبلاغية التي لم تنل حظها الكافي من البحث، كما توصي بدراسة ظواهر أخرى فيه، مثل العدول، والتقديم والتأخير، والفروق الدلالية بين الصيغ الصرفية.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. أبو السعود، محمد بن محمد. (د.ت). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (ج٢). دار إحياء التراث العربي.

٣. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٢). البحر المحيط (ج٣، ط١). دار الفكر.

٤. أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (٢٠٠١). مجاز القرآن (ج١، ط١). دار الكتب العلمية.

٥. أبو موسى، محمد. (١٩٩٦). خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني (ط١). مكتبة وهبة.

٦. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٩٨٤). زاد المسير في علم التفسير (ج١، ط١). المكتب الإسلامي.

٧. ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤). التحرير والتنوير (ج٣). الدار التونسية للنشر.

٨. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (٢٠٠١). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج١، ط١). دار الكتب العلمية.

٩. ابن فارس، أحمد. (١٩٨٦). مجمل اللغة (ج٢، ط٢). مؤسسة الرسالة.

١٠. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (١٩٩٨). تفسير غريب القرآن (ج١، ط١). دار الكتب العلمية.

١١. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٩٩٩). تفسير القرآن العظيم (تحقيق سامي سلامة، ج١، ط٢). دار طيبة.

١٢. ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٤). لسان العرب (مادة (خسأ)، ج١٤، ط٣). دار صادر.

١٣. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (١٩٨٥). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج١، ط١). دار الفكر.

١٤. ابن يعيش، علي بن محمد. (٢٠٠١). شرح المفصل (ج١، ط١). دار الكتب العلمية.

١٥. الأستراباذي، رضي الدين. (٢٠٠٠). شرح الكافية الشافية (ج١، ط١). دار الكتب العلمية.

١٦. الأزهري، محمد بن أحمد. (٢٠٠١). تهذيب اللغة (مادة (صلي)، ج١٢). دار إحياء التراث العربي.

١٧. البغوي، الحسين بن مسعود. (١٩٩٧). معالم التنزيل (تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، ج٢، ط٤). دار طيبة.

١٨. الجاحظ، عمرو بن بحر. (لم يُذكر). (نُبه إلى أن ورقة "الجاحظ").

١٩. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (٢٠٠٤). دلائل الإعجاز (ط٥). مكتبة الخانجي.

٢٠. الجندي، علي. (١٩٨٣). فن البيان (ط٢). دار الفكر العربي.

٢١. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٩٠). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (مادة (صلي)، ج٦، ط٤). دار العلم للملايين.

٢٢. الحسن، تمام. (١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها (ط١). عالم الكتب.

٢٣. الرازي، محمد بن عمر الفخر. (١٩٩٩). مفاتيح الغيب (ج١٠، ط٣). دار إحياء التراث العربي.

٢٤. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. (١٩٩٢). المفردات في غريب القرآن (ط١). دار القلم.

٢٥. الزبيدي، محمد مرتضى. (١٩٦٥). تاج العروس من جواهر القاموس (مادة (حصر)، ج١٤). وزارة الإرشاد والأنباء.

٢٦. الزمخشري، محمود بن عمر. (١٩٩٨). أساس البلاغة (مادة (فضض)، ج٢، ط١). دار الكتب العلمية.

٢٧. الزمخشري، محمود بن عمر. (٢٠٠٩). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ج١، ط٣). دار المعرفة.

٢٨. السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠). معاني النحو (ج١، ط١). دار الفكر.

٢٩. الطبري، محمد بن جرير. (٢٠٠٠). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق أحمد شاكر، ج٢، ط١). مؤسسة الرسالة.

٣٠. الطبل، حسن. (٢٠٠١). أساليب البلاغة العربية (ط١). مكتبة الإيمان.

٣١. الثعلبي، أحمد بن محمد. (٢٠٠٢). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (ج٢، ط١). دار إحياء التراث العربي.

٣٢. عبد الحميد، محمد محيي الدين. (١٩٨٠). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج١، ط٢٠). دار التراث.

٣٣. عتيق، عبد العزيز. (١٩٨٥). علم المعاني (ط١). دار النهضة العربية.

٣٤. عباس، حسن. (١٩٧٤). النحو الوافي (ج١، ط٣). دار المعارف.

٣٥. عباس، فاضل حسن. (١٩٨٩). البلاغة فنونها وأفنانها (ط١). دار الفرقان.

٣٦. عبد المطلب، محمد. (١٩٩٤). البلاغة العربية قراءة أخرى (ط١). الشركة المصرية العالمية للنشر.

٣٧. فيود، بسيوني عبد الفتاح. (٢٠٠٤). علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية (ط١). مؤسسة المختار للنشر.

٣٨. الفيومي، أحمد بن محمد. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (مادة (فضض)، ج٢). المكتبة العلمية.

٣٩. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (٢٠٠٦). الجامع لأحكام القرآن (ج١، ط١). دار الكتب العلمية.

٤٠. الماتريدي، محمد بن محمد. (٢٠٠٥). تأويلات أهل السنة (ج٤، ط١). دار الكتب العلمية.

٤١. الماوردي، علي بن محمد. (د.ت). النكت والعيون (ج٢). دار الكتب العلمية.

٤٢. المرتضى، عبد السلام محمد هارون (محقق). (١٩٩٠). الأساليب الإنشائية في النحو العربي (ط٢). مكتبة الخانجي.

٤٣. الميداني، عبد الرحمن حبنكة. (١٩٩٦). البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها (ج١، ط١). دار القلم.

٤٤. النحاس، أحمد بن محمد. (٢٠٠٨). معاني القرآن الكريم (ج٢، ط١). دار الكتب العلمية.

٤٥. النسفي، عبد الله بن أحمد. (١٩٩٨). مدارك التنزيل وحقائق التأويل (ج١، ط١). دار الكلم الطيب.

٤٦. الواحدي، علي بن أحمد. (١٩٩٤). الوسيط في تفسير القرآن المجيد (ج٢، ط١). دار الكتب العلمية.

٤٧. الهاشمي، أحمد. (١٩٩٩). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ط٢٧). المكتبة العصرية.

٤٨. هنداوي، عبد الحميد. (٢٠٠١). البلاغة العربية مفاهيم وتطبيقات (ط١). دار الكتب العلمية.

٤٩. يعقوب، إميل بديع. (١٩٨٢). فقه اللغة وخصائص العربية (ط١). دار العلم للملايين.

Sources and References

1. The Holy Qur'an
2. Abū al-Suʿūd, Muḥammad ibn Muḥammad. (n.d.). Irshād al-ʿAql al-Salīm ilā Mazāyā al-Kitāb al-Karīm (Vol. 2). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
3. Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. (1992). Al-Baḥr al-Muḥīṭ (Vol. 3, 1st ed.). Dār al-Fikr.
4. Abū ʿUbaydah, Maʿmar ibn al-Muthannā. (2001). Majāz al-Qurʾān (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
5. Abū Mūsā, Muḥammad. (1996). Khaṣāʾiṣ al-Tarākīb: Dirāsah Taḥlīliyyah li-Masāʾil ʿIlm al-Maʿānī (1st ed.). Maktabat Wahbah.
6. Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī. (1984). Zād al-Masīr fī ʿIlm al-Tafsīr (Vol. 1, 1st ed.). Al-Maktab al-Islāmī.
7. Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). Al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr (Vol. 3). Al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr.
8. Ibn ʿAṭiyyah, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib. (2001). Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
9. Ibn Fāris, Aḥmad. (1986). Mujmal al-Lughah (Vol. 2, 2nd ed.). Muʾassasat al-Risālah.
10. Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh ibn Muslim. (1998). Tafsīr Gharīb al-Qurʾān (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
11. Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar. (1999). Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm (Ed. Sāmī Salāmah, Vol. 1, 2nd ed.). Dār Ṭaybah.
12. Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1994). Lisān al-ʿArab (entry "khasʾa," Vol. 14, 3rd ed.). Dār Ṣādir.
13. Ibn Hishām al-Anṣārī, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf. (1985). Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Fikr.
14. Ibn Yaʿīsh, ʿAlī ibn Muḥammad. (2001). Sharḥ al-Mufaṣṣal (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
15. Al-Astarābādhī, Raḍī al-Dīn. (2000). Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
16. Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2001). Tahdhīb al-Lughah (entry "ṣalī," Vol. 12). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
17. Al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Masʿūd. (1997). Maʿālim al-Tanzīl (Eds. Muḥammad ʿAbd Allāh al-Nimr et al., Vol. 2, 4th ed.). Dār Ṭaybah.
18. Al-Jāḥiẓ, ʿAmr ibn Baḥr. (n.d.). (Note: the entry refers to "al-Jāḥiẓ.("
19. Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir ibn ʿAbd al-Raḥmān. (2004). Dalāʾil al-Iʿjāz (5th ed.). Maktabat al-Khānjī.
20. Al-Jundī, ʿAlī. (1983). Fann al-Bayān (2nd ed.). Dār al-Fikr al-ʿArabī.
21. Al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād. (1990). Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah (entry "ṣalī," Vol. 6, 4th ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.
22. Al-Ḥasan, Tammām. (1994). Al-Lughah al-ʿArabiyyah: Maʿnāhā wa-Mabnāhā (1st ed.). ʿĀlam al-Kutub.
23. Al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar Fakhr al-Dīn. (1999). Mafātīḥ al-Ghayb (Vol. 10, 3rd ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
24. Al-Rāghib al-Aṣfahānī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad. (1992). Al-Mufradāt fī Gharīb al-Qurʾān (1st ed.). Dār al-Qalam.
25. Al-Zabīdī, Muḥammad Murtaḍā. (1965). Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs (entry "ḥaṣar," Vol. 14). Wizārat al-Irshād wa-al-Anbāʾ.

26. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. (1998). Asās al-Balāghah (entry "faḍḍ," Vol. 2, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
27. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. (2009). Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ al-Tanzīl (Vol. 1, 3rd ed.). Dār al-Maʿrifah.
28. Al-Sāmarrāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2000). Maʿānī al-Naḥw (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Fikr.
29. Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (2000). Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān (Ed. Aḥmad Shākir, Vol. 2, 1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.
30. Al-Ṭabal, Ḥasan. (2001). Asālīb al-Balāghah al-ʿArabiyyah (1st ed.). Maktabat al-Īmān.
31. Al-Thaʿlabī, Aḥmad ibn Muḥammad. (2002). Al-Kashf wa-al-Bayān ʿan Tafsīr al-Qurʾān (Vol. 2, 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
32. ʿAbd al-Ḥamīd, Muḥammad Muḥyī al-Dīn. (1980). Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik (Vol. 1, 20th ed.). Dār al-Turāth.
33. ʿAtīq, ʿAbd al-ʿAzīz. (1985). ʿIlm al-Maʿānī (1st ed.). Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah.
34. ʿAbbās, Ḥasan. (1974). Al-Naḥw al-Wāfī (Vol. 1, 3rd ed.). Dār al-Maʿārif.
35. ʿAbbās, Fāḍil Ḥasan. (1989). Al-Balāghah: Funūnuhā wa-Afnānuhā (1st ed.). Dār al-Furqān.
36. ʿAbd al-Muṭṭalib, Muḥammad. (1994). Al-Balāghah al-ʿArabiyyah: Qirāʾah Ukhrā (1st ed.). Al-Sharikah al-Miṣriyyah al-ʿĀlamiyyah lil-Nashr.
37. Fayyūḍ, Bisyūnī ʿAbd al-Fattāḥ. (2004). ʿIlm al-Maʿānī: Dirāsah Balāghiyyah wa-Naqdiyyah (1st ed.). Muʾassasat al-Mukhtār lil-Nashr.
38. Al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad. (n.d.). Al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr (entry "faḍḍ," Vol. 2). Al-Maktabah al-ʿIlmiyyah.
39. Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Anṣārī. (2006). Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
40. Al-Māturīdī, Muḥammad ibn Muḥammad. (2005). Taʾwīlāt Ahl al-Sunnah (Vol. 4, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
41. Al-Māwardī, ʿAlī ibn Muḥammad. (n.d.). Al-Nukat wa-al-ʿUyūn (Vol. 2). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
42. Al-Murtaḍā, ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn (Ed.). (1990). Al-Asālīb al-Inshāʾiyyah fī al-Naḥw al-ʿArabī (2nd ed.). Maktabat al-Khānjī.
43. Al-Maydānī, ʿAbd al-Raḥmān Ḥabnakah. (1996). Al-Balāghah al-ʿArabiyyah: Ususuhā wa-ʿUlūmuhā wa-Funūnuhā (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Qalam.
44. Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. (2008). Maʿānī al-Qurʾān al-Karīm (Vol. 2, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
45. Al-Nasafī, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad. (1998). Madārik al-Tanzīl wa-Ḥaqāʾiq al-Taʾwīl (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kalim al-Ṭayyib.
46. Al-Wāḥidī, ʿAlī ibn Aḥmad. (1994). Al-Wasīṭ fī Tafsīr al-Qurʾān al-Majīd (Vol. 2, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
47. Al-Hāshimī, Aḥmad. (1999). Jawāhir al-Balāghah fī al-Maʿānī wa-al-Bayān wa-al-Badīʿ (27th ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.
48. Hindāwī, ʿAbd al-Ḥamīd. (2001). Al-Balāghah al-ʿArabiyyah: Mafāhīm wa-Taṭbīqāt (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
49. Yaʿqūb, Īmīl Badīʿ. (1982). Fiqh al-Lughah wa-Khaṣāʾiṣ al-ʿArabiyyah (1st ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.